

ولما كانت الأسرة والرابطة الزوجية هي أساس وحدة وتماسك المجتمع الإسلامي، كان تنظيم الأسرة واستقرارها من أهم مبادئ الدين الحنيف، ذلك أن أعداء الإسلام رأوا أنه إذا تمّ القضاء على قواعد وأخلاقيات ومبادئ الأسرة المسلمة، قضوا على المجتمع الإسلامي، وقضوا بالتالي على المسلمين، وأنه إذا هان على المسلمين التفريط بقواعد وآداب وأخلاقيات الإسلام في تكوين الأسرة، هان عليهم التفريط بآداب الإسلام وأخلاقياته ومبادئه الأخرى، والواقع المعاش أكبر شاهد على ذلك.

فكلّ بيت وكلّ أسرة في الإسلام، هي قلعة من قلاع هذه العقيدة، ولا بدّ لهذه القلعة أن تكون حصينة منيعة متماسكة من داخلها، فكلّ فرد فيها يقف على ثغرة لا ينفذ من خلالها عدوّ متربّص ولا مهاجم مفترس.

لكن الحياة الواقعية للبشر تثبت أن هناك حالات قد تهدم الأسرة على الرغم من جميع الضمانات والتوجيهات والعناية والرعاية التي أحيطت بهذه الرابطة المقدّسة للحفاظ على ديمومتها واستقرارها، وهذه الحالات لا بدّ وأن تواجه مواجهة عملية، اعترافاً بمنطق الواقع الذي لا يجوز تجاهله ولا يجدي إنكاره، حين تتعدّر الحياة الزوجية، ويصبح الإمساك بها عبثاً لا يقوم على أساس.

لكن مع هذا فالإسلام لا يسرع إلى رباط الزوجية المقدّس ليفصم عراه في الحال، ولأول وهلة وعند أول مشكلة أو عقبة، بل يشدّ على هذا الرباط بقوة فلا يدعه يفلت إلا بعد المحاولات الجادة والجاهدة، وبعد اليأس من الاستمرار.

فموضوع البحث إذن (التدابير الشرعية للحدّ من الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الفلسطيني) تنبعث أهميته من حيث:

- أولاً: قدسية الرابطة الزوجية وخطورة مكانتها في المجتمع الإسلامي، ذلك أن قوة المجتمع وتماسكه واستقراره مرجعه قوّة الأسرة وتماسكها واستقرارها.